PROVISIONAL
A/32/PV.78
23 November 1977
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)

- الحالة في الشرق الأوسط [٣١] :
  (أ) تقرير الأمين العام ؛
  (ب) مشروع القرار (A/32/L.38)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72463/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١١

مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط

(أ) تقرير الامين العام (A/32/240 and Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/32/L.38)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اخطر السادة اعضاء الجمعية بأن الجلسة ٤ للمكتب الذى كان مقررا عقدها في الساعة ١٤/٤٥ اليوم قد تم تأجيلها . وسوف يعلن التاريخ فيما بعد .

سوف تواصل الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٣١ من جدول الاعمال والمعنون "الحالة في الشرق الاوسط" .

قبل ان اعطي الكلمة لأول متكلم في القائمة ، اود ان اقترح على حضراتكم بأن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند في الساعة ١٨/٠٠ اليوم . وحيث انني لا اسمع اعتراضا ، فقد تقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : المتكلم التالي في المناقشة ، هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، واعطي له الكلمة استنادا الى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد الطرزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : للمرة الثانية تنظر هذه الجمعية مسألة ثانوية . ان الحالة في الشرق الاوسط هي نتيجة لقضية فلسطين وتطورها ، لأن هذه الجمعية اوصت بتقسيم بلدنا ، وتسبب هذا في كثير من البؤس لأبناء هذا البلد . ألم توص هذه الجمعية باقامة دولة للسكان العرب ودولة للسكان اليهود ، كان من الممكن للفلسطينيين ، يهودا وعربا على السواء ، ان يجدوا طريقا للتعايش وللتطور وللتقدم بشكل بناء . ان التوصية باقامة دولة يهودية توسعية عنصرية فتح الطريق امام سياسة متواصلة للصهيونيين العنصريين للغزو ،

Digitized by UNOG Library

وللاغتصاب ، وللتوسع ، لمزيد من الاغتصاب والتوسع الى ما لا نهاية . ان هذه السياسة الدائمة والمستمرة قد أدت بنا الى الموقف المتفجر في الشرق الاوسط ، بكل ما ينطوى عليه من آثار وأخطار .

ان تقرير الامين العام (A/32/240) يجب ان يقرأ ، في رأينا ، مع التقرير الذى قدمه الى مجلس الامن في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، الوارد في الوثيقة S/12290 و Corr.1 .

ويخبرنا الامين العام انه قد وجد ان الاطراف قد اعربت عن رغبتها في استئناف مبكر لعملية التفاوض عن طريق الدعوة الى عقد مؤتمر السلام بشأن الشرق الاوسط في جنيف . ويقول لنا ايضا ، انه لم يتم الاتفاق بين الاطراف حول مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمثيل حقوق ومصالح شعب فلسطين . وذكر الامين العام ان العوائق التي تقف في طريق عقد مؤتمر جنيف من النوع الذى لا يمكن التغلب عليه بالوسائل الاجرائية الصرفة . واننا نتفق معه في ذلك تماما . ان ما يسمى بالعقبات والعوائق المشار اليها هي عقبات جوهرية وليست اجرائية . ولنتناول التطورات المطردة للصيغ التي اقترحتها هذه الجمعية العامة للتوصل الى سلام عادل حقيقي في فلسطين ، والشرق الاوسط ، وفي العالم اجمع .

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ دعت هذه الجمعية بأغلبية ١٠١ صوتا فيما دعت اليه الى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني للاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط ، تحت اشراف الامم المتحدة ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى على اساس القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) . كما طلبت الجمعية العامة من الامين العام ايضا ان يبلغ رئيسي مؤتمر السلم بشأن الشرق الاوسط بالقرار الراهن وهو القرار ٣٣٧٥ (د-٣٠) واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في اعمال المؤتمر ، وكذلك في جميع الجهود الاخرى من اجل احلال السلام .

وقد اكدت هذه الجمعية من جديد المشار اليه اعلاه في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ في القرار A/31/61 .

ان اعداء السلام وحدهم هم الذين يجدون المبررات والحجج لتوجيه نقد لجهود هذه المنظمة . ان هذه الجمعية لا يمكن ان تقبل الرأى القائل بأنه لم يكن هناك اتفاق بشأن مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسماء اولئك الذين رفضوا احترام قرار هذه الجمعية والالتزام

Digitized by UNOG Library

به يجب ان تذكر بوضوح . ونستطيع ان نساعد في ذلك ، اذ اعلن احد رئيسي المؤتمر عن عدم احترامه للقرار ، واتخذ دور الطرف المباشر في القضية بدلا من الوسيط الامين الذى يهتم بتحقيق السلم فعلا . والآخر ، هم الطغمة العنصرية الصهيونية . وعلى هذا ، فان جهود الامين العام قد تعرضت لهجمات وعوائق من قبل الولايات المتحدة واسرائيل .

وقد منع الامين العام من تحقيق اية نتائج ايجابية حينما حاول ان ينفذ المهمة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة وطلب منه استئناف الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية بالنزاع ، وكذلك مع رئيسي مؤتمر السلم في الشرق الاوسط استعدادا لعقد مؤتمر السلام في وقت مبكر .

وقد اعلن اسحق رابين زعيم طغمة تل ابيب حينذاك في ٢١ اذار/ مارس ١٩٧٧ ، ان الاجتماع الوحيد مع منظمة التحرير الفلسطينية سيكون في ميدان القتال . وقد اضطلع الامين العام بمهمة الاعداد للسلام وليس للحرب . وهكذا تعارضت مهمة الامين العام مع اهداف رابين ، او بالأحرى مع اهداف تل ابيب .

ان الصهيونيين العنصريين قد عقدوا العزم على الوقوف في وجه السلام وهم يصرون على ان اساس مؤتمر السلم هو قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكلنا يعلم ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يؤكد المبدأ الذى يقضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، ويطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها منذ عدوان حزيران/ يونيه ١٩٦٧ . وقد اعلن الجنرال دايان دون اى تردد امام هذه الجمعية :

" نعتقد ان التسوية المتصلة بيهودا والسامرة وقطاع غزة ، يجب ان ترتكز على اساس تعايشنا مع العرب الفلسطينيين في تلك المناطق ، وألا تقوم على تجزئة الاراضي " . (A/32/PV.27p81) .

واضاف قائلا :

" وفي رأينا الآن " ـ اى رأى اسرائيل ـ " هو ان اعادة التقسيم ليست الحل السليم . ولا يمكن ان نرسم الخط الفاصل في اى مكان بشكل يلبي ، ليس فقط دواعي الامن ، بل كذلك الاحتياجات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الجوانب . " (المرجع السابق ص ٨٢) .

Digitized by UNOG Library

قال بصريح العبارة أمام هذه الجمعية : اننا لن ننسحب وهذه هي أرضنا . ومضى الى أكثر من ذلك بحيث أعاد النظر في موقفي المملكة الاردنية والعرب الفلسطينيين . وخرج فريق الممتحنين الحكماء الاكفاء الموضوعيين التابعين له بأغرب نتيجة فقد أعلن أمام هذه الجمعية :

" اننا لم نجد أى ميل من جانب الاردن أو من جانب العرب الفلسطينيين نحو حل يقوم على اعادة تقسيم منطقة يهودا ، والسامرة ، وقطاع غزة " . (المرجع نفسه)

واني لمتأكد بأنه لا الأردن ولا العرب الفلسطينيين قد اختار الجنرال السابق ديان ، من بين جميع البشر ، ليكون الناطق باسمهم .

تحدث الجنرال ديان عن نمط التعايش في المستقبل ونادى بأن جميع المقيمين يجب أن يتمتعوا بحرية الحركة وما الى ذلك . وان كلمة " المقيمين " يجب أن تكون موضع تعليق . فمن المبالغ فيه لهذا الجنرال السابق أن يطلق على أولئك الذين يعيشون في القدس وغيرها من المناطق التي تقع تحت الاحتلال لفظة مواطنين ، أم هل أصبح الفلسطيني هو الأجنبي المقيم في مسقط رأسه ، في أرضه ، في بلده ؟ هذا هو ماوصلت اليه الأمور . وهنا في الجمعية العامة مازلنا نتحدث عن حقوق الانسان . ياللعار .

فوق كل ذلك ، فان الجنرال السابق ديان ، وهو الارهابي الشهير الذى أصبح رئيس وزراء مايسمى " بالدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط " ـ أعلن على العالم يوم الاحد ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر في حديث اذاعه التليفزيون على نطاق عالمي :

" اننا لم نستول على أرض غريبة ، بل عدنا الى وطننا " .

انني أشير الى ذلك لكي أوجه الاهتمام الى أن أحد رئيسي مؤتمر السلم ـ ألا وهي الولايات المتحدة الامريكية ـ قد فرضت شرطا مسبقا ، وهو انه طبقا لرغبة هذه الجمعية ، يمكن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر السلم في الشرق الاوسط . وتقول الولايات المتحدة الامريكية أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب عليها أولا أن تقبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . لقد رفضنا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لأسباب ذكرناها سابقا عدة مرات . ولكن ماهو قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى تتحدثون عنه ؟ ولقد قضى عليه عن عمد الجنرال السابق ورئيسه . ولقد صدر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) منذ أكثر من عشرة أعوام ، وان قادة تل ابيب ، لم يسعوا الى تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، بل لم يحاولوا

Digitized by UNOG Library

اتخاذ أية خطوة تدل على اعتزامهم الالتزام به . بل انهم تعالوا عليه . وقد حان الوقت ، لقد قضوا على هذا القرار . وعليه نرجو ، ياسيدى الرئيس ، المشارك ، القاطن في واشنطون ، ألا تصمم بأن على الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن يقبلوا القرار المقضى عليه . ولقد أعطتنا الجمعية العامة الصيغة الممكنة والعادلة . وأشير بذلك الى القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) . لقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في اذار/مارس ١٩٧٧ مايلي :

" قرر المجلس الوطني الفلسطيني ، وهو لا يغيب عن باله المنجزات الهامة التي تحققت على الصعيدين العربي والدولي منذ الدورة الثانية عشرة للمجلس ، وعلى النحو المستعرض في التقرير السياسي الذى قدمته اللجنة التنفيذية في تقريرها السياسي ، مايلي :

(أ) تأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك في جميع المؤتمرات الدولية ، والمنابر والجهود المتعلقة بقضية فلسطين والنزاع العربي الصهيوني على أساس مستقل وعلى قدم المساواة ، وذلك من أجل تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ ، وبصفة خاصة بمقتضى قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

(ب) الاعلان بأن أية تسوية أو اتفاق يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني يتم التوصل اليه في غياب شعب فلسطين يعتبر باطلا ولاغيا".

هذه هي استجابة منظمة التحرير الفلسطينية للمجتمع الدولي وكيفية تعاونها معه ، فاننا ندرك تماما مسؤولياتنا التاريخية .

في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ أعلن مناحم بيغن متحدثا الى ضيفه رئيس جمهورية مصر العربية وأمام آلاف وربما ملايين مشاهدى التليفزيون في مختلف أنحاء العالم دعا :

" الممثل الشرعي للعرب في اسرائيل الى أن يحضر ويتقابل معنا " - أى مع السيد بيغن - للمناقشة بشأن سياساتنا المشتركة ، بشأن العدل ، والعدالة الاجتماعية ، والسلام ، والاحترام المتبادل " .

واذا كان بيغن يشير الى أشقائنا الموجودين في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، فانني واثق أن العالم يدرك تماما المعاناة والظروف التي يعيشون فيها ، والاخطار التي يواجهونها ،

Digitized by UNOG Library

ولا سيما في ضوء الحل النهائي السيء الذى رسمه كوينغ ، أحد المسؤولين التنفيذيين في طغمة تل ابيب . ولكن اذا كان بيغن يشير الى اشقائنا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، فدعوني أبدى الملاحظة السريعة التالية .

انه يؤكد انهم يشكلون جزءا من اسرائيل ، ويؤكد انهم يعانون من المظالم . ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن بيغن يعترف بأن أولئك العرب لا يتمتعون بعدالة أو عدالة اجتماعية أو سلم أو احترام . ولكن هذه مجرد ملاحظة عابرة .

في هذه المرحلة أرى من المناسب لي أن أذكّر هذه الجمعية مرة أخرى بشهادة السيد الفريد أثيرتون ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا ، أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية المعنية بالمنظمات الدولية وأوروبا والشرق الاوسط والتابعة للكونغرس الامريكي . قال السيد اثيرتون في شهادته مايلي :

" في الضفة الغربية وفي غزة ، فان الموقف مختلف فان تلك الاراضي في المنطقتين كانت جزءا من الأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني في فلسطين . وبينما يعترف بالوجود المشروع لدولة اسرائيل ذات السيادة في جزء من فلسطين ، فان مسألة السيادة على ذلك الجزء من فلسطين الذى كان خارج نطاق أراضي اسرائيل ، طبقا لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ أمر لم يسو حتى الان " .

وتؤكد منظمة التحرير الفلسطينية أن السيادة على هذا الجزء من الأراضي المتبقية من فلسطين هو سيادة السكان العرب في فلسطين والاجيال القادمة .

أوضح أشقاؤنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة موقفهم بشكل جلي . قال أشقاؤنا في رسالة موجهة الى الامين العام ومعممة بوصفها الوثيقة A/32/313 مايلي :

Digitized by UNOG Library

" من ابرز المواضيع التي يتضمنها جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الحالية القضية الفلسطينية . وبينما تستعد الجمعية لاستقبال وفود الدول الاعضاء تحاول اسرائيل استباق الاحداث متجاهلة المواثيق الدولية ، وقرارات هيئة الامم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان ، مستمرة في انشاء المستوطنات ، وتطبيق القوانين الاسرائيلية على المناطق المحتلة وتعذيب المواطنين واذلالهم بغية ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل تحقيقا للمخطط الصهيوني التوسعي .

" ونحن الموقعين ادناه ممثلو مختلف قطاعات الشعب ومؤسساته الوطنية في المناطق المحتلة نعلن ما يلي :

" ١ — التحامنا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني اينما وجد ، ونؤكد اننا في المناطق المحتلة جزء من الشعب العربي الفلسطيني الذى يشكل وحدة وطنية واحدة .

" ٢ — نؤكد ونتمسك بقرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط المتعلقة بالشعب العربي الفلسطيني وفي الوقت نفسه نستنكر ونرفض كافة المحاولات المختلفة الرامية الى التنكر لهذه القرارات والتحايل عليها .

" ٣ — رفض الوصاية او الانتداب على الشعب العربي الفلسطيني وتأكيد حقه في وطنه وتقرير مصيره ، واقامة دولته الوطنية المستقلة .

" ٤ — المطالبة بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع المناطق المحتلة وتنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

" ٥ — تأكيدنا للقرارات الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك قرار مجلس الامن ٢٤٢ لتجاهله قضية الشعب العربي الفلسطيني الانسانية .

" واننا اذ نتجه الى الرأى العام العالمي ممثلا بهيئة الامم المتحدة ، فاننا نشير الى التحول الجاد الذى طرأ عليه نتيجة اكتشافه للمخططات التوسعية العدوانية التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها على حساب الشعب العربي الفلسطيني ، وبالتالي فاننا لنأمل ان تصل الجمعية العامة في دورتها الحالية الى قرارات حاسمة تحترم ارادة الشعب العربي

Digitized by UNOG Library

الفلسطيني ، وتدعم نضاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى حقوقه المشروعة " . (A/32/313, Annex I, p. 1)

هذا هو الخطاب الاول المؤرخ في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، ويحتوى على ٤٦ توقيعا .

اما الخطاب الثاني فهو مؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، ويحتوى على ٢٠ توقيعا ، وهذا نصه :

" في هذه المرحلة التي تشهد نشاطا متزايدا في البحث عن حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط ، يواكبه نشاط اسرائيلي محموم في اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة ، وفيض من تصريحات الاسرائيليين في اعلى مراتب المسؤولية ، تثير شكوكا قوية في جدوى الاستمرار في تقصي امكانات الحلول السلمية ، نجد من واجبنا ان نعلن ونؤكد ما يلي :

" ١ - قطاع غزة جزء من ارض فلسطين المغتصبة ، واهله يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني المشرد وهم يقفون صفا واحدا في رفض الاحتلال والعمل على انهائه .

" ٢ - ان قضية استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة في وطنه فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط وجوهر الصراع في المنطقة .

" ٣ - ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تتحدث باسمه وتتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوقه ، والواجب يقضي باشراكها في كل المحافل والمؤتمرات المتعلقة بقضيته .

" ٤ - ان ادعاءات الحكومة الاسرائيلية بأن المناطق المحتلة اراض محررة ، واباحة استيطانها من قبل الاسرائيليين في تحد سافر لمقررات الامم المتحدة ، وبرغم معارضة واحتجاج اهليها وسكانها العرب ، انما يغلق طريق البحث عن حل سلمي للصراع ويهدد باندلاع الحرب في هذه المنطقة وفي العالم اجمع .

" ٥ - اننا نحمّل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية الموقف الاسرائيلي المتعنت ، حيث ما زالت تساند اسرائيل بالمال والعتاد العسكرى المتطور والهجومي برغم عدوانها وتحديها للرأى العام العالمي .

Digitized by UNOG Library

" ٦ - ان الامم المتحدة ممثلة بشخص سكرتيرها العام ، والتزاما بمسؤولياتها المتضمنة في ميثاقها ، مطالبة اليوم اكثر من اى وقت مضى ، ان تضع الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص ، وكل القوى المؤثرة في الصراع بشكل عام امام مسؤولياتها بصورة انجع واقوى ، قبل فوات الاوان وتدهور الموقف الى هوة الفوضى والدمار .

" ٧ - اننا نعلن باننا سنعمل كل ما في وسعنا للوصول الى ما نعتبره حقنا الطبيعي ، ونناشد كافة الدول والشعوب المحبة للسلام مساعدتنا لتحقيق ذلك .

(A/32/313, Annex II)

وتبين الوثيقة التي اقتبست منها ان كثيرا من هذه التوقيعات على الرسالتين كانت غير مقروءة ولكنني اود ان اطلعكم على التوقيعات الكثيرة التي حصلنا عليها . وعلى اختام الموقعين الذين كتبوا الرسالتين .

اعتقد ان في ذلك كله ما يكفي بشان تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني .

عند افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة كنا والعالم اجمع نرى بصيصا جديدا من الامل . لقد اتخذت خطوة بناءة ايجابية في الجهود المبذولة لتحقيق السلم في الشرق الاوسط . وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، اصدر رئيسا مؤتمر جنيف بيانا مشتركا . فماذا كان رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية ؟

دعوني اقرأ لكم ما نصه :

" اما فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واشتراك ممثلي شعب فلسطين في مؤتمر السلم ، فان البيان المشترك السوفياتي الامريكي يتضمن مؤشرات ايجابية نحو تسوية عادلة للصراع في الشرق الاوسط . وان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قد اعترفت بها الامم المتحدة واكدتها من جديد ، وهي تتعلق بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة واعادتهم الى وطنهم وحق تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني " .

وقد رأينا في هذا البيان المشترك اسهاما في الجهود الدولية التي تستهدف التوصل الى قرار جديد يصدر عن مجلس الامن يكفل اساسا سليما لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ،

Digitized by UNOG Library

ولكن اعداء السلم كان لهم رد فعل مخالف تماما ولست بحاجة الى ان اقول لهذه الجمعية كيف بذل اعداء السلم جميع انواع الضغوط لمنع الحكومة الحالية في الولايات المتحدة الامريكية وشعبها من احترام التزامهم بتحقيق السلم .

ولسوء الحظ فان اعداء السلم قد كسبوا هذه الجولة ، ولكننا على ثقة من انهم لن ينتصروا في المعركة لان السلم سيتحقق ، وان السلم سوف يستتب .

لقد لجأ اعداء السلم الى وسائل الاتصال الثنائية لكي يتوصلوا الى ما وصفه الجنرال السابق ديان بانه " معاهدات سلم حقيقية تعاقدية وفعالة (A/32/PV.27) عن طريق اجراء مفاوضات على اساس ثنائي .

ان الجهود التي تستهدف تحقيق السلم ، السلم العادل والشامل للجميع بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، هذه الجهود قد نسفت ، ولكنها لم تفرق ، في عطلة نهاية الاسبوع الماضي . من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر . وتعليقا على الزيارة التي قام بها الرئيس السادات للكنيست اعلن الرئيس ياسر عرفات ما يلي :

" ان قرار الرئيس السادات بزيارة اسرائيل والتحدث في الكنيست في القدس المحتلة كان مفاجأة لي شخصيا ، خاصة ، وان ما قاله الرئيس السادات في مجلس الشعب المصرى لم يشمل هذه الاشارة كتابة . لقد انحرف عن النص الاصلي عندما اعلن تصميمه على زيارة الكنيست . وان هذا العمل الخطير قام به الرئيس السادات بمعزل ، ودون علم اى قائد عربي حسب معرفتي . "

ويضيف الرئيس عرفات قائلا :

" ان اتخاذ مثل هذا القرار الخطير من جانبه وحده ، يمثل نقطة تحول خطيرة في النضال العربي ، وما من شك في ان ذلك سيعرض الامة العربية كلها للخطر ، وان هذه الزيارة تعتبر كسبا حقيقيا وكبيرا للصهيونية وللامبريالية " .

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اصدرت البيان التالي في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر :

" بعد اجتماع رأسه الرئيس ياسر عرفات قامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الى جانب جميع مجموعات الثورة باصدار البيان التالي الى مختلف الجماهير الفلسطينية والعربية والعالم :

Digitized by UNOG Library

" ان القرار الذى اتخذه الرئيس السادات يمثل خروجا عن القضية المقدسة لا متنا وتنصلا من دم آلاف الشهداء . ويعتبر طعنة للتضامن العربي ، وقرارات مؤتمر القمة العربي ومنجزات حرب رمضان .

" ان الامة العربية ، لن تغفر لاى زعيم عربي يتخذ هذه الخطوة التي تشكل نقطة تحول خطيرة ، وانكارا لنضال هذه الأمة طوال التاريخ الذى كانت محوره دائما قضية فلسطين وتحرير القدس .

" لقد دعت القيادة الفلسطينية في اعلانها ، واستنكارها لخطوة الرئيس السادات، جميع الشعوب العربية لاستنكار هذه الخطوة ، وهذه النقطة في التحول التي تضر بالنضال العربي ، ودعت الدول العربية الى تحديد مواقفها المختلفة .

" ان البندقية الفلسطينية ، ودماء آلاف الشهداء ، وآلاف المعتقلين ، وعشرات الوف من المناضلين الذين يناضلون ضد الاحتلال الصهيوني سوف يشكلون جسرا لصد الاستسلام ومنع تكرار مؤامرة ١٩٤٨ . وسوف يمهدون الطريق في سبيل تحرير المسجد الاقصى والقدس ، وحتى تتحقق اماني الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ."

وختاما ، فان منظمة التحرير الفلسطينية ترى ان تسوية النزاع في الشرق الاوسط ، لا يتم تحقيقها الا عندما تحترم وتطبق قرارات الامم المتحدة ومبادئ ميثاقها . وان السلام العادل ، لا يمكن ان يستتب الا عندما تحل قضية فلسطين ، ويتم اعادة اقامة العدل ، واعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة له .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : ان المناقشة السنوية بشأن الشرق الاوسط لها اهمية كبرى ورئيسية : انها تؤكد الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط وترفض المفهوم الذى يؤدى الى اللجوء الى القوة العسكرية .

لقد اكتشفت الدول من خلاف تجاربها الخاصة ان امنها ، انما يتم الدفاع عنه بافضل صور ممكنة ، من خلال التفاهم والاتفاقات المتبادلة . ان الامن المطلق بالنسبة لاى من الاطراف، انما ينعكس على امن الاطراف الاخرى . ويقول مؤرخ امريكي :

Digitized by UNOG Library

" . . . ان مفهوم تحقيق الامن الكامل والدائم ، سواء من خلال توسيع الحدود ، او غير ذلك من الوسائل التقليدية ، أيّا كانت هذه الوسائل ، كل ذلك ، قد شكل في جميع العصور ، وبصورة دائمة ، وهما كبيرا وعلى مر التاريخ ، فان توازن القوى ، لم يشكل الاساس للامن الدائم ، حتى بالنسبة لاقوى الامبراطوريات . وفضلا عن ذلك ، فان التاريخ قد دلل ، على انه كلما كانت شروط السلام التي تفرض على طرف مفهوم ، قاسية بينما تكون هناك امكانية رفض هذا الامر امام القوى المنتصرة ، فان كل ذلك ، انما يؤدى الى بذر بذور الحرب والقتال في المستقبل . وفي نهاية المطاف ، فان امن اسرائيل في المستقبل ، سوف يتوقف ، لا على القوة البحتة ، والتوسع الاقليمي ، والحدود الاقليمية ، وانما على الحصول على سلام دائم وعادل ، والتصالح بينها وبين جيرانها ."

ولكن يبدو ان اسرائيل ، غير حريصة على ان تقيم تفاهما مع جيرانها ، انما تريد ان تفرض السلام ، وفقا لشروطها الخاصة . ان اسرائيل ، تتبع سياسة الاستمرار في الاراضي المحتلة من خلال اللجوء الى القوة العسكرية فقط . وتتصور اسرائيل ، بالنظر الى جيشها القوى انه ليس امام العرب من سبيل ، الا التفاوض وفقا للشروط الاسرائيلية . وقد اوضحت اسرائيل بجلاء ، انها تود ان تحتفظ بمرتفعات الجولان ، وببعض اجزاء لم تتحدد بعد من سيناء ، وبغزة وبالضفة الغربية ، التي تطلق عليها اسرائيل اسم " الاراضي المحررة " .

ويجرى الحديث كثيرا ، عن مسألة استئناف مؤتمر جنيف ، ووثيقة العمل التي وضعت للتغلب على الصعوبات الاجرائية . ولكنه يتضح دون ادنى شك ان اسرائيل ، انما تلجأ الى هذه الضجة حول مؤتمر جنيف ، فقط ، لكي تتخذها كحصان طروادة . ان اسرائيل ليست في عجلة من امرها في ان تتحدث بجدية عن السلام ، وذلك بفضل المساعدات الامريكية التي دعمت القوة الاسرائيلية لدرجة كبيرة في الشرق الاوسط . ولقد كتب كاتب صهيوني : " لماذا تقدم اسرائيل تنازلات لمصر او لغيرها ؟" وقد نشرت " النيوز ويك " في عددها الصادر في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، ان احد كبار الموظفين في القدس صرح : " ان الشعار معنا ، هو الحركة دون ان ينتقل المرء من مكانه " . وهذا هو احسن ما توصف به السياسة الاسرائيلية . انها تثير الكثير من الضجيج حول المفاوضات والسلام ، ولكنها تسعى في الوقت ذاته الى ذلك النمط من السلام الذى يتجاهل حقوق الدول العربية المجاورة والذى يلبي في نفس الوقت كل مطالبها .

Digitized by UNOG Library

ولقد قيل ان الدكتور كسينغر قد قال لاصدقائه : " . . . انني حينما سألت رابين ان يقدم تنازلات ، قال انه لا يستطيع ذلك ، لان اسرائيل ضعيفة للغاية . ولما قدمت له السلاح ، قال ، انه ليس بحاجة الى تقديم التنازلات ، لان اسرائيل قوية . "

لقد انقضت السنون منذ ان احتلت اسرائيل اراضي عربية . ولقد تمت اقامة مستوطنات اسرائيلية الان ، بصورة جدية في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناء ، وبالفعل ، فان غزة والضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، قد ضمت . وبدأت اقامة المستوطنات عليها . وقد دعت الجمعية العامة في مقرراتها العديدة الى ضرورة اعادة هذه الاراضي ، بيد ان اسرائيل قد عالجت هذه القرارات باحتقار تام وبتجاهل تام . وطالما ان اسرائيل تتمتع بتأييد اعمى ، تقريبا ، من الولايات المتحدة ، فلن يتحقق السلام في الشرق الاوسط . ونحن في الامم المتحدة ، نعرب عن مضارتنا الدولية لسياسة الغزو بالقوة ، وندعو الى ضرورة التوصل الى حلول عادلة . ولكن الامم المتحدة ليست دولة عظمى ، وليس لها جيش خاص بها ، حتى تقاوم الدول العاصية . ان الامم المتحدة تقوم على اساس التعاون والنوايا الصادقة لاعضائها . وانه لمن سوء الحظ الا يتحقق التعاون بين الدول الاعضاء لتطبيق قرارات الامم المتحدة بشكل تام .

وقد جرى الحديث كثيرا عن اهمية قرارات مجلس الامن ، وبصفة خاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هذا القرار الذى جرى عنه الحديث كثيرا والذى تم بحثه ومناقشته لتوضيح انه يقدم حدودا آمنة ومعترفا بها لجميع دول المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وهذا لايجعل من اسرائيل حالة منفردة بالنسبة للحدود الآمنة المعترف بها ، لكن اسرائيل لها تفسيرها الخاص لهذا القرار . وطبقا لما ورد في " نيويورك تايمز" في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، فان رئيس وزراء اسرائيل السابق ، الجنرال رابين قال عن سكان المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية:

" ان تلك المستوطنات وجدت لتبقى لفترة طويلة . . . ونحن لا ننشئ قرى جديدة من أجل القضاء عليها فيما بعد " .

تلك هي مشكلة الشرق الاوسط . ان العقارات قد أصبحت هي البديل عن السلم . العقارات التي تسميها الولايات المتحدة عقبة أمام تسوية سلمية .

ولقد اعتبرنا دائما أن سياسة القفاز الحريري ، أو الكلمات المعسولة لايمكن أن تكون بديلا حقيقيا لمواجهة حاسمة مع اسرائيل . لكن ما استمعت اليه الجمعية العامة هو محاولة لاضفاء صورة براقة على الاحتلال . فاسرائيل تتحدث عن التفاوض بينما هي تعني الضم ، كما انها تتحدث عن السلم في الوقت الذى ترمي فيه الى فرض شروطها . وهكذا فان الشرق الاوسط يخضع لدبلوماسية جديدة تتمثل في اضفاء طابع براق ، وفي اخفاء المواقف السيئة والمريرة التي تختفي وراء الشعارات البراقة للسلم والمحادثات . وعلينا أن نتذكر مؤتمر الصلح في فرساى الذى كان يحمل في طياته بذور الحرب العالمية الثانية . ان أى سلام منقوص سوف يرتد بجوانب نقصه محدثا عواقب وخيمة .

انه لمن سخرية القدر أن جماعات الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة تستطيع الحصول على المساعدات والاسلحة والامدادات المستمرة من الولايات المتحدة ، لكن العرب ، والعرب وحدهم — الذين تستخدم ضدهم امدادات الاسلحة هذه — هم الذين يستطيعون أن يكفلوا السلم لاسرائيل . وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تعطي اسرائيل ميزة عسكرية لفترة طويلة قادمة ، لكنها لا تستطيع أن تكفل لاسرائيل السلم الذى تحتاجه . ولقد حذر ناحوم جولدمان ، الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمي من ذلك بقوله :

" . . . اننا اذا ما رفضنا مايمكن أن يكون سلما مستمرا لكي نحقق ما نسميه اسرائيل بالسلم الكامل ، فاننا قد نجد صعوبة أكبر في المستقبل للحصول على ظروف أفضل ، وقد لاتكون هناك معاهدة سلم على الاطلاق . . . بينما اليوم فان العالم العربي . . . قد يكون على استعداد لقبول اتفاق سلم والاعتراف باسرائيل ، لكن خلال بضع سنوات من الآن قد يشعرون بالقوة . . . بحيث يرفضون تماما أية دولة يهودية في الشرق الاوسط " .

Digitized by UNOG Library

وقد قال رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق دافيد بن غوريون مايلي :

" ان السلم أهم من العقارات . . . وبالنسبة للامن ، والحدود العسكرية التي يمكن الدفاع عنها عسكريا ، هي وان كانت أمرا منشودا ، الا أنها لايمكن أن تضمن وحدهـــا مستقبلنا ".

لقد استخدمت كثيرا من الكلمات الرنانة ، لكنها جوفاء في نفس الوقت في اطار صراع الشرق الاوسط . لكن في الحقيقة ، ان المحك الاساسي هو الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة الـذى سيكون هو أفضل ضمان للسلم . ان كبار الساسة العرب في دول المواجهة قد تحدثوا مؤيدين أيـة ضمانات قد يتصورها العالم ، أن تقدم في مقابل الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة ، وان أية تعديلات جوهرية في الاراضي المحتلة لايمكن أن تكفي لتحقيق السلم واقراره . ان الاحتلال بغير حق للاراضي العربية تحت ستار المشاعر العاطفية ، انما هي دعوة لكارثة حقيقية . اننا لانقبل تجدد الاحداث غير المأمونة العواقب في هذا المنعطف المظلم من تاريخنا ، لان هذا سيؤدى الى العصور المظلمة . ان صرح السلم ينبني دائما على شرعية الحقائق المسلم بها عموما .

ان الشرق الاوسط يمر بمرحلة حرجة في هذه اللحظة ، فهناك تغير نفساني في صالـــح السلام . ان هذه لحظة هشة ولكنها قيمة ، وينبغي انتهازها كفرصة سانحة من أجل تحقيق السلم . ولا ينبغي أن تفلت منا هذه الفرصة ، ان على اسرائيل أن تتمسك بهذه الفرصة وبهذه اللحظة ، ولكن اسرائيل تخطئ لو انها فسرت رغبة العرب في السلم على أنها محاولة للاستسلام . ان العرب يصرون على استرداد اراضيهم المحتلة بما في ذلك القدس ، واذا كانت اسرائيل تتصور أنها تستطيع الحفاظ على هذه الاراضي مع تحقيق السلم فان قادتها انما يعيشون في أوهام . ان السلم الكامل المطلـــوب لايمكن أن يتحقق مع الضم . وقد تأكد ذلك بصورة لاتدع مجالا للشك . ان السلم بطبيعته يرفض الضم على هذا النحو ، وعلى اسرائيل أن تختار بين هذا الطريق أو ذاك ، فقد قال العرب انهم يقبلون سلاما قائما على العدل ، سلاما بدون الاستيلاء على الاراضي ، سلاما بدون توسع ، سلاما قائما على أسس متينة وصلبة ، واذا لم يتحقق كل ذلك فان اسرائيل ستظل الى الابد موضع خوف وشك وهواجس غير طبيعية ، وستظل اسرائيل الى الابد تابعة للولايات المتحدة التي يمكن أن تمدها بالسلاح لكنها لن تستطيع أبدا أن تضمن لاسرائيل السلام ، ذلك السلام الذى يستطيع العرب فقط أن يضمنـــوه .

Digitized by UNOG Library

واذا ما تركنا هذه اللحظة الدقيقة تفلت منا ، فان الشرق الاوسط سوف يخاطر باراقة دماء أكثر ونزاعات أكثر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل سرى لانكا ، الذى يود أن يقدم مشروع القرار A/32/L.38 .

السيد اميراسنغ (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان المناقشة بشأن مسألة الشرق الاوسط ، تدور في فترة من أكثر الفترات حرجا في تاريخ مسألة الشرق الاوسط ، وهذا التاريخ يختلف عن تاريخ الشرق الاوسط نفسه الذى يرجع الى مايزيد عن ٢ ٠٠٠ عام . وهذه المنظمة لاتعنى بتناول مشاكل عمرها ٢ ٠٠٠ عام ، وانما نحن هنا لكي نعالج المشاكل المعاصرة . وفي اللحظة الحالية فان الامر يتعلق بالتاريخ المعاصر لمسألة الشرق الاوسط ابتداء من انتهاء الانتداب على فلسطين في آب/أغسطس ١٩٤٨ وهذا هو ما يعنينا .

Digitized by UNOG Library

ان دراسة تاريخ الانسان على مر العصور تدل على ان هناك بعض الفترات التي يبدو فيها الزمن ساكنا . وان هذه الفترات قد برهنت على انها نقط تحول في حياة الشعوب وفي تاريـــخ العالم . وهي يمكن ان تتحول وفقا لارادة الاطراف المعنية ومن يعنيهم الامر معهم سواء في المأساة أو في الخلاص .

ان التطورات الاخيرة تدعونا الى الامل والرجاء بأن تؤدى هذه التطورات كما يقول الشاعر " . . . واملأ الكأس كي يمحو ندم الماضي وخوف المستقبل " . وكما يقول نفس الشاعر " الى ازالـــة المخاوف التي كانت سائدة في الماضي منذ . . . ٧ سنة والتي لا تزال سائدة الى اليوم " .

ان ماينبغي علينا في هذه اللحظة هو الموضوعية وضبط النفس والتحلي بالصبر .

وهناك من يشعر بأن استمرار الامم المتحدة في تناول هذه المسألة في هذه المرحلـــة يجب ان يرجأ . ولكن ألا يكون ذلك تخليا من جانبنا عن مسؤوليتنا ؟ ويبدو لنا أن واجب الامم المتحدة في مختلف الاوقات هو أن تمارس منتهى الحذر وأن تقوم باجراء مناقشات ومداولات جديـة بحثا عن حلول ملائمة .

علينا ان نتعهد بألا نألو أى جهد في سعينا لايجاد حل سلمي ودائم لمشكلة الشـــرق الاوسط ، فلسنا بحاجة الى حلول وسط . ومن ناحية اخرى ، فلايمكن أن نتوصل الى اية نتائـج اذا كانت هناك أى بادرة من البوادر العدوانية . وهنا نأتي الى السؤال الحقيقي المتعلق بالجوهر .

هل هي نزعة عدوانية أن نطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة؟ .

هل هي نزعة عدوانية أن نقول بمنح شعب فلسطين حقه في تقرير مصيره ؟

هل هي نزعة عدوانية أن نقول ان ضم القدس او التغيير من جانب واحد لوضع القـــدس الذى لا تعترف به الامم المتحدة امر لا يمكن الاعتراف به ؟ .

ان قرارات الامم المتحدة التي تمت الاشارة اليها اجابة على هذه التساؤلات والاسئلـــة فيها مايكفي .

ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) قد تمت الاشارة اليهمـــا بوصفهما القرارين الوحيدين اللذين صدرا عن الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع . واننا نقر بأنهما يرسيان اسسا سليمة لتسوية دائمة ولكنها غير موجودة في فراغ سياسي أو قانوني . اذ ان هنـــاك

Digitized by UNOG Library

طرف يؤكـد على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) لأن هذا الطرف يرى فيه احلال مشكلـــة فلسطين في حد ذاتها مكان مشكلة اللاجئين .

وان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يمكن ان يتهم بهذه الغفلة السياسية . ان هذا القرار يفقد معناه مالم يؤخذ في الاعتبار الى جانب الوثائق القانونية التي تعترف بوجود اسرائيـــل وهي خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادى التي اعتمدتها الجمعية العامة بالقرار رقم ١٨١ (د - ٢) بشأن الحكومة المستقبلة لفلسطين .

ان خطة التقسيم مع الوحدة الاقتصادية عالجت اقليم فلسطين الذى كان تحت الانتـــداب كوحدة جغرافية وسياسية . وبمناسبة حكومة فلسطين المستقبلة أشارت هذه الخطة الى الاجهـــزة السياسية التي سيتم بمقتضاها حكم منطقة فلسطين الموضوعة تحت الانتداب بعد انتهاء الانتداب.

وقد نصت خطة التقسيم على اقامة دولتين دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة ، الـى جانب نظام دولي بشأن مدينة القدس . ان الجزء الثاني والثالث من القرار يشير بوضوح الى الدولة العربية والدولة اليهودية والنظام الدولي للقدس . ان عدم تنفيذ هذا القرار لا يمحو الوضع الاصلي الذى نص على اقامة دولتين أو الذى أشار الى وضع مدينة القدس . فاما ان ينفذ القرار برمتـــه أو يسقط برمته .

وان اقامة الدولتين قد ارتبطت بالاقتراح الخاص بالوحدة الاقتصادية ولكن عدم تحقيـــق الوحدة الاقتصادية لا يلغي النواحي القانونية للخطوات المشار اليها . وقد اشارت الخطة الـــى انه يمكن الشروع في التعاون الاقتصادى كخطوة تؤدى في النهاية الى الاتحاد او الوحـــــدة الاقتصادية .

اننا نعتقد ان جميع المفاوضات والمباحثات في المستقبل يجب ان تتجه نحو اتفاق يقوم على المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ وهي مايلي :

أولا ، انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ شهر حزيران/يونيـه عام ١٩٦٧.

ثانيا ، انهاء حالة الحرب والعدوان .

ثالثا ، الاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة اراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، الاحترام والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في ان تعيش في سلام داخل حدود معترف بها وامنة ، وخالية من التهديد بالقوة .

خامسا ، ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة .

سادسا ، الضمانات الكافية لعدم انتهاك الاراضي والاستقلال السياسي لأى بلد في المنطقة بالطرق التي توافق عليها جميع الاطراف .

سابعا ، تسوية مشكلة اللاجئين تسوية عادلة .

وبالنسبة لهذه النقطة فان التسوية العادلة لا يمكن ان تقوم الا على اساس قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) . ان اولئك الذين يحق لهم أن يقيموا دولة عربية في فلسطين بمقتضى القرار رقم ١٨١ (د - ٢) هم وحدهم الذين يجب ان تعطى لهم الفرصة ، ولم تعط لهم الفرصة لاتخاذ مثل هذا القرار .

وان من يرفض اى مبدأ من هذه المبادئ السبعة فيكون منتهجا سياسة عدوانية مؤديا بذلك الى عرقلة السلم . ولذلك فان الحاجة الى تطبيق هذه المبادئ تعتبر شرطا اساسيا لتحقيق السلام في المنطقة . ولكن الذى يجب ان ندركه هو أن الحدود الامنة لا يمكن ان تقام عن طريق الاتفاقيات أو المعاهدات أو عن طريق اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول التي كانت منذ ثلاثين عاما في حروب عنيفة مع بعضها البعض . ولكن الضمان الوحيد هو الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وفي هذا المناخ من الصداقة والثقة المتبادلة يمكن تحقيق السلم والعدالة .

وهذا المناخ لا يمكن ان يتحقق عن طريق انتهاك العدالة او حرمان طرف من الاطراف من التمتع بالعدالة .

اود أن اقدم لهذه الجمعية مشروع قرار بشأن الحالة في الشرق الاوسط وهو وارد في الوثيقة A/32/L.38 وصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . وانني اقدم مشروع هذا القرار باسم وفد بلادى وبقية الدول التي اشتركت في تقديم مشروع القرار وهي كوبا ، الهند ، مدغشقر ، مالي ، السودان ويوغوسلافيا .

Digitized by UNOG Library

اننا نأمل أن ينظر في هذا القرار بمعناه الحقيقي كوسيلة لتحقيق العدالة للجميع ، وليس كتشجيع على العدوان أو كتشجيع على استخدام العنف .

ان الحالة تتدهور بسرعة ، ويجب أن نوقف هذا الاتجاه ، ولذلك فاننا شعرنا أنه ينبغي علينا أن نقدم مشروع القرار في صورته الحالية في هذا الوقت بالذات ، ان مقارنة مشروع القرار هذا مع القرار الذى صدر في العام الماضي تدل على وجود تغيرات طفيفة . فالفقرة ٣ من الديباجة تشير الى قرارات المؤتمر الخامس لرؤساء الدول أو الحكومات للدول غير المنحازة الذى عقد في كولمبو من ١٦—١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ بشأن الحالة في الشرق الاوسط ومسألة فلسطين . أما الفقرتان التاليتان من الديباجة فتوضحان نقاط تم الحثّ عليها من قبل ؛ وظهرت اما في صور مماثلة أو مشابهة في قرارات سابقة . والفقرة ٦ من الديباجة تؤكد على الحاجة الماسة لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة قائم على الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك للقرارات المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين . وهذه الفقرة تتطابق مع الفقرة ٤ من الديباجة الواردة في القرار الذى صدر في العام الماضي ٣١/٦١ أما الفقرة التالية من الديباجة فهي جديدة ؛ وتتعلق بالتطورات التي طرأت منذ صدور القرار في العام الماضي وبصفة خاصة البيان المشترك بشأن الشرق الاوسط الذى أصدره في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بوصفهما الدولتان الرئيسيتان لمؤتمر السلام بشأن الشرق الاوسط . أما الفقرة التالية من الديباجة تؤكد على أن السلم لايمكن تجزئته ، وأن التسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الاوسط يجب أن تستند الى حل شامل تحت اشراف الامم المتحدة ، وتأخذ في الاعتبار جميع نواحي النزاع العربي الاسرائيلي ، وبصفة خاصة حصول الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وعلى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة . وهذا ليس فيه شيء جديد .

أما الفقرة التالية والاخيرة من الديباجة فانها تشير الى أن الجمعية العامة اقتناعا منها بأن الدعوة الى عقد مؤتمر السلم بشأن مشكلة الشرق الاوسط مع اشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية طبقا لقرارات الجمعية العامة ، أمر ضرورى لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في المنطقة .

والآن نصل الى فقرات المنطوق . والفقرة ١ منها تتطابق مع الفقرة ٢ من منطوق القرار ٣١/٦١ الذى صدر في العام الماضي ، والتي تنص على مايلي :

Digitized by UNOG Library

" تدين استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي ، والقرارات المتكررة الصادرة عن الامم المتحدة " .

ان هذه القرارات تتحدث عن نفسها ، واجابة اسرائيل أيضا تتحدث عن نفسها ، ولا تتطلب أقل من الادانة والاستنكار .

أما الفقرة ٢ من المنطوق فهي في جوهرها متشابهة مع الفقرة ٣ من منطوق القرار الصادر في العام الماضي اذ أنها تؤكد من جديد أن أى سلام عادل دائم في الشرق الاوسط الذى تستطيع بمقتضاه جميع الدول والشعوب في المنطقة أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها لا يمكن أن يتحقق دون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

أما الفقرة ٣ من المنطوق فربما تكون أهم الفقرات اذ أنها تدعو من جديد الى التبكير بعقد مؤتمر السلام بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة والرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية مع اشتراك جميع الاطراف المعنية — على قدم المساواة — بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نعلق أهمية كبرى على هذه الفقرة لأنه يكمن فيها الامل الوحيد في التوصل الى تسوية عادلة بالنسبة للجميع .

لن أتناول بقية فقرات المنطوق في مشروع القرار هذا .

ان الغرض من مشروع القرار هو الاسراع باقامة المفاوضات بغية التوصل الى تحقيق سلام في الشرق الاوسط ولجميع شعوبه . هذا هو الامل وهذه هي الرغبة التي يشترك فيها العالم أجمع .

ان الامل الدنيوى الذى نعلق عليه كل تفكيرنا ، نحن واثقون أنه لن يتبدد ويتلاشى في لمح البصر . بل اننا نأمل في أن يترعرع الى أن يسفر عن سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

السيد ياروجيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الطابع الشاذ للموقف بشأن الشرق الاوسط لم يكن من قبل بهذا الوضوح كما هو الآن . ولدينا جميع الاسباب للاعتقاد بأنه اذا لم يتم التوصل الى حل فان هذا الموقف سوف يتدهور . واليوم فقد أصبح ملحا في ضوء الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، والاتجاه المتزايد لحل جميع المشاكل الخلافية التي تثير الجدال بالوسائل السلمية . هذا هو السبب الذى من أجله لابد من تناول المسألة المعروضة علينا في اطار

Digitized by UNOG Library

ثنائي على الاقل . أولا وقبل كل شيء ، على أنها أحد وأخطر المصادر للتوتر العالمي التي تهدد الامن والسلم الدوليين . ثانيا ، على أنها تعد تناقضا صريحا للمناخ السائد في العلاقات بين الدول اليوم .

وبالرغم من أن عشرة أعوام قد مضت منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ منذ قام الاعتداء الاسرائيلي ضد الدول العربية ، فالأسف فان العقبات الرئيسية لتسوية عادلة وشاملة ماتزال كما هي . ان قرارات الامم المتحدة العديدة بشأن جميع جوانب أزمة الشرق الاوسط ماتزال حبرا على ورق . وكذلك فان السبب الجذري لهذا الموقف لم يتغير . وعلى وجه التحديد الاحتلال المستمر من قبل اسرائيل للاراضي العربية التي اغتصبتها بالقوة ، والتي تحكمت فيها بصورة غير مشروعة خلال العقد الاخير. ان هذا الوضع من الامور له ما يشابهه ، وقد تم التوصل اليه بالنسبة لتعنت اسرائيل ورفضها الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي .

Digitized by UNOG Library

ان الرأى العام العالمي وعددا كبيرا من الحكومات تلاحظ باستياء شديد أن الاوساط الحاكمة في اسرائيل لا تميل في الوقت الحاضر الى تخفيف سياستها بل على العكس فانها مازالت تقيم العقبات الجديدة أمام السلم العادل والدائم في المنطقة . في الشهر الماضي فقط كان على الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بالنسبة لهذا الموضوع ذى الطابع العاجل حول الاجراءات الاسرائيلية غير المشروعة في الاراضي العربية والتي تهدف الى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي والتشكيل السكاني لهذه الاقاليم ، ولا بد أن يكون في ذلك تحذيرا خطيرا لاسرائيل في أن الجمعية قد رأت أنه من الضرورى أن تنتهي الى نتيجة وهي أن هذه الاجراءات ليست لها أية قيمة قانونية ، وأنها تشكل عقبة خطيرة أمام الجهود التي تهدف الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط . وفي نفس الاطار ، نظر العالم الى الغارات الجوية العدوانية الاسرائيلية الاخيرة ضد لبنان والتي تعتبر أيضا من الاسباب التي أدت الى أكبر عدد من الوفيات بين السكان المدنيين . وكما حدث بالنسبة للعديد من الازمات الدولية الاخرى حيث كان السلام والاستقرار في طريق مسدود ، فانه ليس بطريق الامور الواقعية يمكن أن يواصل البعض تحقيق أهدافهم من جانب واحد .

اذا تخلت اسرائيل عن تعنتها ، فان التطورات في الشهور الاخيرة قد أحيت الأمل في أن تقدما بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط قد يكون ممكنا وقد لاحظنا شواهد مشجعة بالنسبة لما جاء في عدد من البيانات التي ألقيت من فوق هذه المنصة خلال الدورة الحالية . وقد رحبنا بالبيان المشترك الامريكي السوفياتي بشأن الشرق الاوسط الصادر في ١ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام . ورأينا فيه تعبيرا عن الواقعية السياسية والرغبة في أن يتم تناول — حتى أكثر المشاكل صعوبة — بروح تتسم وتتفق مع الاتجاهات السائدة في العلاقات الدولية اليوم . وبالرغم من المحاولات التي جاءت بعد ذلك والتي أصابتنا بخيبة الامل لاصدار وثائق تضعف من مغزى هذا البيان المشترك ، والجو السائد في تلك اللحظة ، فقد بقي أن الرئيسين المشاركين لمؤتمر السلام في جنيف بشأن الشرق الاوسط قد أعلنا دون لبس أنهما :

" مقتنعان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة ، وكذلك مصالح تعزيز السلم والامن الدوليين ، بصفة عامة ، تملي بصورة ملحة ضرورة تحقيق وبأسرع مايمكن تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي . ولا بد أن تكون التسوية شاملة وتشمل جميع الاطراف المعنية وكذلك جميع المسائل" .

ولا يمكننا أن نقبل أكثر من ذلك .

Digitized by UNOG Library

ان وفدى يعتقد ، أن هذا البيان الهام ، قد فتح الطريق أمام الاستئناف العاجل لمؤتمر جنيف ، وكذلك أمام ايجاد تسوية شاملة للنزاع القائم على حد سواء . ويمكن أن نأسف فقط لأنه بالتغلب على الصعوبات الجديدة بما في ذلك تلك التي لها طابع اجرائي ، فان اسرائيل تعوق مرة أخرى فرص احراز تقدم . ولا يمكننا أن نقبل أن استخدام مسألة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني كحجة لخلق طريق مسدود أمام الاعداد لاستئناف مؤتمر جنيف ،ان أى رجل سياسة معقول يجب أن يقر بأن الاعتراف بهذه الحقوق تشكل بداية ونهاية لأية تسوية محكوم عليها بالبقاء . ومن ثم ، فاننا نؤيد المشاركة في جنيف لجميع الاطراف المعنية في نزاع الشرق الاوسط ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

علاوة على الجهود التي تبذلها بولندا على المستوى السياسي من اجل الاسهام في ايجاد تسوية نهائية ، فقد اشتركت في قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، وكذلك قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الشرق الاوسط. وفي هذا الشهر فان الجنود البولنديين يبدأون عامهم الخامس في خدمتهم المتفانية تحت علم الامم المتحدة ، وبناء على طلب الامين العام ، فان حكومة بولندا قد وافقت أخيرا على مدّ مشاركتهم في القوة لعام آخر . ولكنني أود أن أكرر ، أن وجود قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة في هذه المنطقة لا يمكن بأى حال من الاحوال أن تؤدى الى استمرار وضع حالة " لا حرب ولا سلم " في الشرق الاوسط ، وأن تستغل من قبل المعتدين لدعم آثار عدوانهم. كذلك فاننا نتوقع من جميع الاطراف المعنية بأن قوات الامم المتحدة في الشرق الاوسط يجب أن تعامل من قبل جميع الاطراف المعنية في مجملها كجزء لا يتجزأ للعمل من اجل السلام. ولكن للاسف لا يمكن أن نقول ذلك بالنسبة للمعاملة وتطبيق التفرقة التي تحدث من قبل اسرائيل في مواجهة وحدات عسكرية وطنية متعددة في قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، بما في ذلك الوحدات العسكرية من بولندا . ولسنا في حاجة لكي نؤكد مرة أخرى أن هذا دليل على عدم وجود حسن نية من قبل اسرائيل .

لقد أثبتت التطورات انه اذا لم تستخدم بصورة فعالة فان الوقت الذى يمر لن يكون في صالح السلام في مناطق التوتر . ونحن نتفق مع الدكتور كورت فالدهايم على أن الموقف الحالي في الشرق الاوسط اذا استمر، وأقتبس من تقريره الاخير بشأن عمل المنظمة ، مايلي :

Digitized by UNOG Library

" اننا سوف نواجه أزمة دولية خطيرة في المستقبل غير البعيد " . (A/32/1)

لا يمكن للعالم بأى حال من الاحوال أن يبدأ في عقد آخر في جو من التشويق المفزع والقلق بشأن النزاع في الشرق الاوسط . ان الحل السلمي ممكن ، ولا بد أن يكون شاملا في نطاقه ، ومبنيا على ثلاثة عناصر لاغنى عنها ، ويجب أن أشير اليها لأنها تتفق مع موقف حكومة بولندا المستمر: أولا : انسحاب اسرائيل من جميع الاقاليم التي احتلت منذ ١٩٦٧ ؛ ثانيا : الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، والتي تشتمل على حقه في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة ؛ ثالثا : الحفاظ على حق جميع الدول في المنطقة في الاستقلال والعيش في أمن بما في ذلك دولة اسرائيل ، ومنح الضمانات الدولية الفعلية لحدود تلك الدول .

ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك القرارات الاخرى الصادرة عن المجلس والجمعية العامة توفر أساسا كافيا لمثل هذه التسوية ولصالح جميع الاطراف المعنية بما في ذلك اسرائيل . ان أفضل وسيلة للتوصل الى تسوية من هذا النوع ، لكي تكلل بالنجاح ، يجب أن يكون الاستئناف العاجل لمؤتمر جنيف . لذلك ، نحن في حاجة الى النوايا الطيبة ، والعمل الايجابي . اننا متأكدون من أنه سوف تكون هناك جهود متضافرة وكافية ، ومثابرة فيما بين المجتمع الدولي بأسره للمضي قدما بصورة مجدية نحو السلام الدائم في الشرق الاوسط . وان بولندا تقف مستعدة لمواصلة مساهمتها لتحقيق هذا الهدف .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان المناقشات الحالية للجمعية العامة حول قضية الشرق الاوسط قد جاءت في مرحلة حاسمة من تطور الصراع الاسرائيلي العربي في الشرق الاوسط . بالفعل فانه للمرة الاولى منذ ثلاثين عاما طرأ عدد من التغيرات في موقف المتحاربين وفي الظروف الدولية وهي تحمل على الاعتقاد بأنه يمكن التوصل الى تسوية سلمية الآن .

ان الرغبة الواضحة التي عبر عنها أطراف النزاع في أن تلتقي وأن تتناقش من أجل تسوية سلمية لمنازعاتها كل ذلك يشكل خطوة أساسية في هذا النزاع الذى اتسم بانفجار المشاعر ، والتوتر الدائم ، والمجابهات العسكرية التي هددت السلام والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ان هذه التطورات الجديدة للموقف في الشرق الاوسط لا ينبغي أن تجعلنا نفرط في التفاؤل. ان طريق السلام طريق طويل ، طريق شاق وعر وحافل بالعقبات . ان جو عدم الثقة الذى يسـود بين الأطراف وعدم رغبتها في الحل الوسط ، كل ذلك يعتبر من العقبات التي يصعب التغلب عليها . ومن أجل هذا السبب ينبغي أن نتفادى أخطاء الماضي وأن نبحث المشكلة بموضوعية وأن نستخلـص كافة النتائج التي يمكن أن تكون ذات فائدة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وبالنسبة لصراع الشرق الأوسط. وينبغي أن نسهم ، جميعا ، وبصورة ايجابية ، في اقرار السلام من خلال تحديد كافة العراقيل التي تحول دون تحقيق السلام وازالتها .

وفي نظر وفد بلادى تكمن العقبة الرئيسية اليوم في رفض اسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبـار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

ان القضية الفلسطينية هي لب وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، ودون ايجاد حل للقضية الفلسطينية لا يمكن التوصل الى تسوية دائمة في الشرق الأوسط . ومن الواضح أن الأمم المتحدة قـد غفلت هذه الحقيقة زهاء مايزيد عن ٢٠ عاما ، ولكن القضية الفلسطينية قد أحرزت تقدما كبيرا فـي اطار المجتمع الدولي اليوم .

لقد اعترفت الأمم المتحدة بأن تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني يشكل شرطا لا مناص منه من أجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان الامم المتحدة قد أعربت ، فضلا عـن ذلك ، عن قناعتها بأن مشاركة الشعب الفلسطيني أمر جوهرى في كافة الجهود الرامية الى اقـرار تسوية عادلة في الشرق الأوسط .

ان رئيس الولايات المتحدة الامريكية أحد الأطراف المنخرطة في قضية الشرق الأوسط قـد أعلن في ٢٦ من اذار/مارس ١٩٧٧ في قوله :

" ان ركائز أى تسوية لقضية الشرق الأوسط قد وردت ، بصورة جلية ، في القـرارات التي اعتمدتها حكومتنا . ان هذا الموقف انما يربط حكومتنا ويجعلها ملتزمة بهذا الأمـر. ولهذا لابد أن نفهم حقوق الفلسطينيين في وطن ، والحصول على تعويض للخسائر الـتي تكبدوها . "

Digitized by UNOG Library

ان هذا البيان قد استكمل ببيان مشترك سوفياتي امريكي في أول تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ وقد أوضح فيما أوضح أن :

" الوسيلة الوحيدة للتوصل الى حل جوهري هي التفاوض في اطار مؤتمر جنيف بمشاركة ممثلي كافة أطراف النزاع ، بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني ."

ان هذا البيان انما يوضح الطابع الحاسم فيما يتعلق بقضية حقوق الشعب الفلسطيني . وهو يسير في نفس اتجاه الاتفاق في الآراء الذى نشأ في داخل المجتمع الدولي حول أبعاد ومكانة الواقع الفلسطيني في قضية الشرق الأوسط " .

على أن عددا من العقبات لا يزال يقف في طريق الاعتراف الكامل بالواقع الفلسطيني . وفي الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من تيار الأغلبية الواضح ، فان مجلس الأمن مايزال مصابا بالشلل في عمله ، بسبب سوء استخدام حق الفيتو . ان معالجته الرسمية بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط قائمة على قرارات غير كاملة لا تأخذ بعين الاعتبار الا عنصرين من العناصر الثلاثة في النزاع . أولا : انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ . وثانيا : الاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة وكذلك حقها في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان العنصر الأساسي في الصراع ، وأعني بذلك القضية الفلسطينية ، قد عولج بطريقة غير ملائمة لا تأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي المحلي . ان مجلس الأمن اذا ماأراد أن يسهم ، بصورة فعالة ، في اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ينبغي أن يغير معالجته بحيث يأخذ بعين الاعتبار كافة عناصر النزاع وأهمية كل منها على حدة . وبهذا الصدد فانه قد تأكد ضرورة التوصل الى قرار جديد لتصحيح الخلل الذى يتسم به القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، من أجل أن يعترف مجلس الأمن بضرورة تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ، وحقه في أن يقيم دولة مستقلة في فلسطين ، تمشيا ومبادئ الميثاق . ومن ناحية أخرى ، ضرورة اتاحة الفرصة وتمكين اللاجئين الذين يريدون أن يعودوا الى ديارهم أن يعيشوا في سلام مع جيرانهم ، وأن يعودوا الى ديارهم . وهؤلاء الذين لا يريدون العودة الى ديارهم ينبغي أن يحصلوا على التعويض الملائم في مقابل الاضرار التي لحقت بهم .

Digitized by UNOG Library

ان اغفال حقوق الفلسطينيين هو بلا أدنى شك مصدر كل الصعوبات التي تحول دون انعقاد مؤتمر جنيف . ان هذه الصعوبات سوف تظل مستمرة وقد تهدد فرص نجاح مؤتمر جنيف . ان الرغبة الصادقة في السلام لاعضاء مجلس الأمن ينبغي أن تدفعهم الى أن يقوموا بنجاح بعملية دقيقة ومعقدة ، ولا ينبغي أن تجعلهم ينسون أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تظل مستبعدة طويلا . وفضلا عن ذلك فانه من المؤكد أن مؤتمر جنيف لا يمكن أن يفضي الى نتائج ايجابية ودائمة دون المشاركة الفعالة للشعب الفلسطيني والذى تعد منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي .

ان الصعوبات التي يواجهها مجلس الأمن في تعديل معالجته وتناوله للقضية الفلسطينية تعزى الى الموقف السلبي لأحد أطراف النزاع في الشرق الأوسط ، وأعني بذلك دولة اسرائيل . وبالفعل فان هذه الأخيرة تمعن في عدم اعتبار أن هناك أى أساس للمفاوضات سوى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن . وتعترض على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، ان السبب في هذا الموقف هو أن اسرائيل ترفض الاعتراف للفلسطينيين بحق تقرير المصير ، وبحقهم في أن يختاروا ممثليهم . وكما قال وزير خارجية اسرائيل :

" لابد من التفاوض مع الفلسطينيين على حقوق متساوية بالنسبة للاسرائيليين والعرب في الضفة الغربية حول رفض اسرائيل التسليم بسيادة عربية في هذه الاقاليم . وهذا يعني اصرار اسرائيل - " في أن يكون خط الدفاع الاسرائيلي ممتدا على طول نهر الأردن . "

ان هذه الملاحظات ، اذا ماأضيفت الى كلمات وبيانات أخرى لا تتفق ومبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وهو المبدأ الوارد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والذى تعتبر اسرائيل أن مصدره هو التوراه . ان الموقف المتعنت الذى يتسم بالصلف للسلطات الاسرائيلية هو نتاج القوة العسكرية الغاشمة ، ولا يمكن أن يؤدى ذلك الى سلام ، وانما سوف يقود الى مساومات ديماجوجية ذات عواقب لا يمكن التكهن بها .

ان العقبة الثانية التي تقف في طريق السلام اليوم هي مسألة الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . ان هذه القضية التي استجدت على أثر العدوان الذى شنته اسرائيل في عام ١٩٦٧ انما يؤدى الى مزيد من التعقيد بالنسبة لحل الصراع الاسرائيلي العربي . ان استمرار هذا الموقف من شأنه أن يؤدى الى استمرار حالة الحرب بين اسرائيل وجيرانها العرب الذين ليسوا على استعداد

Digitized by UNOG Library

للتخلي عن الأراضي التي احتلت بطريقة غير مشروعة ، وفضلا عن ذلك لابد من ايجاد حل للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع .

ان الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٤٧ ، قد بدأت في بحث قضية الشرق الأوسط وقد أكدت الامم المتحدة المبدأ الجوهري بعدم قبول الاستحواذ على الأراضي بالقوة . كما ان الامم المتحدة قد اعترفت في القرار ٢٤٢ في ٢٢ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن . ان اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يتطلب ، فيما يتطلب ، انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة .

Digitized by UNOG Library

ان الحكومة الاسرائيلية قد استندت دائما الى دواعي الأمن ، لتبرير احتلالها للأراضي العربية ، وقرنت انسحابها بشرطين ، أولهما أن الانسحاب من الأراضي المحتلة ينبغي أن يتم بصورة متوازنة مع اقرار السلام . وثانيهما ، ان حكومة اسرائيل لن تعود الى حدود ١٩٦٧ ؛ وانما ستحتفظ ببعض المناطق الحيوية ، التي يختلف حجمها ومواقعها بالنظر الى تشدد وتعنت موقف القادة الاسرائيليين الحاليين .

ومؤخرا ، فان سلطات تل أبيب قد أضافت شرطا ثالثا وهو حق المواطنين الاسرائيليين في أن يستقروا في الأراضي المحتلة ، وأضفت المشروعية على المستوطنات اليهودية ، في الأراضي العربية .

ان الشروط المسبقة التي طرحتها اسرائيل ، بالنسبة لاعادة الأراضي العربية ، لا تتفق ومبادئ الميثاق مثل احترام سيادة ووحدة أراضي الدول ، فضلا عن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة المدنيين ، في زمن الحرب . وفضلا عن ذلك ، فان هذه الشروط انما تعقّد البحث عن تسوية تقوم على التفاوض لأن مسألة الحدود الآمنة والمعترف بها هي أمر غير واضح ، ولا يمكن أن تتفق وقواعد القانون الدولي المعاصر .

هل يفترض في الحدود الآمنة والمعترف بها أنها تعني ترتيبات سياسية وعسكرية للحيلولة دون العودة الى الحرب مرة أخرى ؟ أم انها تعني مد نطاق السيادة الاسرائيلية الى الأراضي العربية ؟ ان هذا السؤال مايزال مطروحا ، وقد بقي بغير جواب . لابد أن نشير كذلك في هذه النقطة ، الى أن اسرائيل رفضت دائما أن تبت بصورة واضحة في مسألة الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة .

لقد كان ذلك هو السبب في فشل بعثة الوساطة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي كانت تريد اقناع اسرائيل بأن تعلن قبولها لمبدأ عدم ضم الأراضي بالقوة .

ان هذا اللبس أيضا في موقف اسرائيل هو الذى أحبط مهمة يارنغ ، الممثل الخاص للأمين العام في الشرق الأوسط ، والتي كانت الفقرة ٣ من القرار الشهير ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ قد دعت اليها . وهكذا ، فان القادة الاسرائيليين قد حافظوا ، بالنسبة للأراضي المحتلة ، على موقف أدى الى تجميد كافة جهود السلام ؛ لأنه من الواضح أن البلدان

Digitized by UNOG Library

العربية ، أيا كانت رغبتها في التوصل الى حل وسط ، لن تقبل دائما أى ضم لأراضيها من جانب اسرائيل . الا أن اسرائيل تود ، في آن واحد ، أن تحصل على السلام ، وعلى الأراضي . وهذا أمر غير معقول ، وغير منطقي على الاطلاق . ان دواعي الأمن ، التي يستند اليها القادة الاسرائيليون ليست مقبولة . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أشير ، بالاضافة الى ذلك ، الى ما ذكره دافيد أوين وزير الخارجية البريطانية في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي من على هذه المنصة :

" ان الأمن ليحظى بأهمية كبيرة وعميقة وحقيقية في المناقشات التي تدور حول الأراضي المحتلة . وقد مالت الدول الى التسوية بين الأمن وبين حيازة الأراضي . ولم يعد ذلك من عوامل الأمن ، اذ يمكن للأجهزة الالكترونية المتقدمة أن تحقق الأمن العسكرى الذى كانت الأمم المتحدة في الماضي تعتقد أنه لا يمكن أن يتأتى الا عن طريق احتلال الأراضي " . (A/32/PV.9)

ان هذا التعنت من قبل اسرائيل ، واصرارها على استمرار احتلال الأراضي العربية بالقوة كان هو الأساس الذى نشبت بسببه حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ . وهي الحرب التى عرضت أمن اسرائيل للخطر . بيد أن القادة الاسرائيليين لم يستخلصوا نتائج هذه الحرب ، بل على العكس من ذلك فانهم اتخذوا موقف التعنت والصلف ، وهو أمر خطير .

ولم يكتف القادة الاسرائيليون باتخاذ موقف مبهم تجاه اعادة الأراضي العربية ، أو بمزاعمهم ازاء بعض هذه الأراضي بل ذهبوا الى أبعد من ذلك ، من خلال اللجوء الى سياسة ضم مستترة .

وفيما يتصل بتخفيف ردود الأفعال الدولية التي تترتب على هذه السياسة التوسعية السافرة ؛ بالرغبة في الابقاء على احتلال بعض الأراضي العربية ، والاستيلاء عليها ، قد لجأوا الى جهود مختلفة لتغيير الطابع السكاني والاقتصادى والحضارى لهذه الأراضي . ان هدفهم الواضح هو اجراء تغييرات لا رجعة فيها بالنسبة لضم هذه الأراضي الى الدولة العبرية .

ان سياسة الضم هذه ، تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، الذى يدعو الى نبذ الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه السياسة توضح أن المواقف الدبلوماسية الرسمية لاسرائيل ، فيما يتعلق بالتسوية السلمية ، تخلو من الصدق والاخلاص . وبالفعل ، فلقد صرح ممثلو اسرائيل

Digitized by UNOG Library

بأنهم انما يريدون الحفاظ على الأراضي ، لأنهم يرغبون في تحقيق السلام . ولكنهم يفعلون كل شيء لجعل هذا الهدف متعذر التحقيق . ويؤكدون أن مزاعمهم بشأن ضم بعض الأراضي ، انما هو موقف ينبع من رغبتهم في التفاوض . ولكنهم ، في الوقت ذاته ، يحاولون اضفاء الشرعية على احتلالهم للأراضي . ان هذه السياسة التوسعية تجد البرهان الساطع ، في اقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

وهكذا ، فان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ورد فيه ما يلي : " منذ ١٩٦٧ ، قامت الحكومة الاسرائيلية بنقل حوالي ١٠ آلاف مواطن اسرائيلي الى الأراضي العربية المحتلة . وقد أنشأت ٨٤ مستوطنة في المناطق التي تسيطر عليها ، وتعتزم اسرائيل أن تساعد ملايين من المهاجرين اليهود على الاستقرار والاستيطان في الأراضي المحتلة .

ان الوسيلة الأساسية لذلك هي اغتصاب الأراضي . وقد خصصت حوالي ١٨ طيونا من الليرات الاسرائيلية لشراء الأراضي في الأقاليم المحتلة . ومن أجل ذلك ، لا تتورع السلطات الاسرائيلية عن تهديد وتخويف وارهاب الملاك العرب كي يبيعوا أراضيهم . واذا ما رفض البعض أن يستجيب ويرضخ لهذا التهديد ، فانه يطرد من البلاد . وقد أوضح تقرير اللجنة الخاصة، في هذا الصدد ، ٦ حالات بشأن السيطرة التعسفية والاستفزازية على بعض الأراضي من قبل السلطات الاسرائيلية ، لصالح اقامة المستوطنات اليهودية .

ولا تكف السلطات الاسرائيلية عن وضع مخططات جديدة للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة . وقد اتخذت اللجنة الوزارية للاستيطان قرارا بتخصيص ٢٢٥ مليون ليرة اسرائيلية ، لاقامة ٢٥ مستوطنة جديدة منها ١٧ مستوطنة في الأراضي المحتلة .

كما أوضحت مجلة الجيروزاليم بوست في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ أن هناك مستوطنة يجرى بناؤها على مرتفعات الجولان وسوف تضم ٢٠ ألف شخص .

وأخيرا ، فان صحيفة النيويورك تايمز في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ قد أشارت الى أن الحكومة الاسرائيلية قد أقرت اقامة ٦ مستوطنات في الضفة الغربية لنهر الأردن ، من الآن وحتى نهاية ١٩٧٧ . ان هذه السياسة الاستيطانية مقرونة بانكار حق لاجئي عام ١٩٦٧ في العودة الى ديارهم ، هو ما يشكل انتهاكا للقرار ٢٣٧ الصادر عن مجلس الأمن (١٩٦٧) .

Digitized by UNOG Library

وبالطبع ، فان سكان الأراضي المحتلة لن يقفوا مكتوفي الأيدى أمام محاولات الاغتصاب هذه . فان جوا من الاضطراب والتوتر قد انتشر على طول الضفة الغربية لنهر الأردن ، وجرت اشتباكات بين قوات الاحتلال الاسرائيلية وبين المتظاهرين العرب . وقد تزايدت هذه الاشتباكات ، التي جرت على اثرها محاولات قمع غاشمة ، تجاه كل من تظاهروا ضد هذه السياسة في الضفة الغربية لنهر الأردن ، فضلا عن أن السجون الاسرائيلية أصبحت تعجّ بالسجناء والمعتقلين العرب الذين يعاملون أسوأ معاملة ، وفي ظل تعذيب مستمر .

Digitized by UNOG Library

وبالطبع فان هذا الموقف يؤدى الى اشتداد حدة التوتر في الشرق الاوسط ويعرض للخطر السلم والامن الدوليين . انه يوضح أن الاحتلال الاسرائيلي قد دام أكثر مما يجب وأنه اذا ما استمر أكثر من ذلك فسوف يؤدى الى أعمال خرق تعرض للخطر فرص السلم الدائم في الشرق الاوسط.

مع ذلك ، فان الحكومة الاسرائيلية ، لا يبدو أنها قد أدركت كل الاخطار التي تنطوى عليها السياسة الاستعمارية في الاراضي العربية المحتلة . بل على العكس من ذلك ، انها تعتبر الآن أن هذه الاراضي ليست محتلة وانما هي محررة .

وفي ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، فان وزير خارجية اسرائيل قد قال مايلي في خطابه امام الجمعية العامة :

" . . . ولا تستطيع أية دولة أن تدعي اليوم السيادة على فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب أو أن يكون مطلبها السيادة أفضل من مطالب اسرائيل " (A/32/PV.27)

ان الممثل الدائم لاسرائيل في الامم المتحدة قد أكد في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ :

" . . . لا يمكن ان نعتبر اسرائيل " دولة احتلال" في اطار معنى الاتفاقية بالنسبة لأى جزء من فلسطين القديمة وقت الانتداب . بما في ذلك يهودا والسامرة " (A/32/PV.47)

ان اقليمي يهودا والسامرة الاسرائيليين يعتبران الاسمين الجديدين للجزء الاردني من الاراضي المحتلة بواسطة القوات الاسرائيلية لحكومة تل أبيب .

ان ذلك الموقف الجديد من جانب الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالأراضي المحتلة يفضح تماما النوايا الاسرائيلية . ويوضح أن سلطات اسرائيل تعتزم اعتزاما كاملا أن تواصل ، على الرغم من كل شيء ، السياسة التوسعية التي انخرطت فيها الآن .

ان هذه التطورات انما توجه ضربة شديدة الى عملية السلام الجارية اليوم . ان سياسة الضم التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية انما تهدف الى أن تضفي طابعا خاصا على نتائج المفاوضات التي ستجرى في المستقبل . وبالتالي أن تجعل تلك المفاوضات لا جدوى منها حيث أن نتائجها قد تقررت مقدما ، بقوة الاسلحة . وفضلا عن ذلك ، فانها تحاول أن تثني العرب عن مواصلة المفاوضات التي يمكن أن تستجيب لمطالبهم .

Digitized by UNOG Library

ان مثل هذه السياسة انما تعرض فرص التسوية السلمية للخطر لأنها لا تترك لأحد الاطراف أى بديل سوى اللجوء الى القوة .

وان الخطر الثاني للسياسة الاسرائيلية الاستيطانية هو تفاقم التوتر واستفحاله في الضفة الغربية مما قد يؤدى الى الحرب ، وهذا بدون شك قد يؤدى الى تقليل فرص السلم في الشرق الاوسط . ومن ثم ، فانه من الجلي أنه بدون توقف سياسة الحكومة الاسرائيلية التوسعية ، فان مؤتمر جنيف سوف تكون لديه فرص ضئيلة من أجل التوصل الى نتائج ايجابية .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بنشوب حرب جديدة مسلحة وانفجار الموقف من جديد في الشرق الاوسط ، لأن هذا سوف تكون له نتائج مدمرة لا يمكن التكهن بها تعرض أمن وسلامة الشعوب في هذه المنطقة للخطر . ان هذا المخرج ينبغي على المجتمع الدولي أن يرفض بصورة حاسمة . ولذلك فاننا لابد وأن نحاول أن نضع أسس التسوية السلمية .

ومع ذلك ، فان العقبات التي تقف في الطريق الى جنيف ، مازالت خطيرة ، كما هي الان ، وتعتبر أقل خطورة من الاحتمال الرهيب لفشل المفاوضات . ان واجب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة ، الاعضاء الذين فوضتهم المنظمة بمسؤوليات خاصة ، ينبغي عليهم أن يبذلوا كل مافي وسعهم لمساعدة الاطراف — كل الاطراف — على التفاوض من أجل سلم دائم وعادل .

ان الجميع يسلم بأنه لا يكفي أن نقود جميع الاطراف الى مائدة المفاوضات ، بل ينبغي أن تحقق تلك المفاوضات نتائج ايجابية . ولكن تلك المفاوضات لا يمكن أن تحقق نتائج ايجابية الا اذا مانوقشت المسائل الجوهرية بأمانة وصراحة من جانب ممثلي كل الاطراف المعنية ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية . من الواضح تماما أن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تغيب عن تلك المفاوضات التي يتقرر فيها مصير الشعب الفلسطيني .

ان الامم المتحدة ، التي تدين لها اسرائيل بوجودها الشرعي ، يجب أن تأخذ في الاعتبار تماما ذلك الموقف ، الذى بدونه لن نتمكن الا من اضافة حلقة جديدة الى السلسلة الطويلة من الفرص الضائعة والتي كانت سببا في هذه الازمة المؤسفة التي أدت الى نزيف الدم في الشرق الأوسط على مدى أكثر من ٣٠ عاما .

السيد هاريمان (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تواجه مرة اخرى بمشكلة الشرق الاوسط ، وان وفد بلادى يتحدث عن البند ٣١ من جدول

Digitized by UNOG Library

الاعمال ليس فقط التزاما بالتقليد السنوى الخاص بمناقشة المسائل المتعلقة بالسبب الذى دعا الى عدم استتباب السلم في الشرق الاوسط طوال هذه المدة الطويلة ، وانما أيضا لأن مناقشة هذا العام لها أهمية خاصة بمعنى أنها تتيح ظاهرة جديدة لتحقيق السلم الدائم في هذه المنطقة التي يمزقها القلق . ان المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة القوتين الاعظم التي تقع على عاتقهما أضخم المسؤوليات لتحقيق الامن والسلم الدوليين ، يجب أن تضغطا على جميع الاطراف المعنية بهذا الصراع للتوصل الى سلم دائم وعادل بعد أكثر من ثلاثة عقود من التوتر والدم والحرب.

ان أساس الصراع الراهن يرجع الى سياسات القمع والاجراءات التي تنتهجها قوات الاحتلال منتهكة بذلك جميع التقاليد وقوانين الدول المتحضرة متحدية بذلك قرارات هذه الجمعية ومجلس الامن أيضا .

في أحد الفقرات النهائية لتقرير اللجنة الخاصة التي كلفت بتقصي الاجراءات التي تؤثر على حقوق الانسان فيما يتعلق بسكان الاراضي المحتلة اضطرت اللجنة الى وصف حالة السكان اليهود في هذه الاراضي على هذا النحو:

" . . . تواصل حكومة اسرائيل انتهاج سياسة ضم الاراضي المحتلة واستيطانها، فحالة المدنيين اليومية في هذه الاراضي مازالت متوترة ، والحياة اليومية تتسم بنمط متكرر من الحوادث والمظاهرات والاضطرابات وغير ذلك من أشكال العنف التي تعزى مباشرة الى الحقيقة الماثلة في الاحتلال . . . وعلاوة على ذلك لا يتمتع الاشخاص المعتقلون بالحماية الواجبة لهم بمقتضى القانون الدولي السارى" . (A/32/284.para.245) .

Digitized by UNOG Library

ان تطورا مرموقا قد حدث خلال هذا العام في السياسة التي تنتهجها الدولة المحتلة باشارتها الى أن هذه الاراضي ليست أراضي محتلة ، وانما هي مناطق جوديا وسامريا محررة وهو الاسم الجديد الذى أطلق على الضفة الغربية . ان اسرائيل تسيء استخدام هذه الاراء لكي تسعى الى عدم تطبيق اتفاقية جنيف بشأن معاملة المدنيين في حالة الحرب وهي الاتفاقية المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على سكان الاراضي المحتلة وان الجمعية العامة باصدارها لقرارها رقم ٣١/١٠٦ في ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ تؤكد بأن الاتفاقية المشار اليها تنطبق برمتها على المناطق المحتلة ، وان اللجنة الدولية لجمعية الصليب الاحمر أكدت باستمرار في جميع تقاريرها موقفها الدائم من حيث أن الاراضي المحتلة تشكل حالة دائمة تتطلب تطبيق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، خاصة وان هذه الاراضي قد احتلتها اسرائيل تلو سلسلة من الاحداث ، وتسببت في تشتيت عدد كبير من أهالي المنطقة خارج ديارهم .

ان أعضاء الحكومة الاسرائيلية الحالية برئاسة رئيس الوزراء بيجن لم يحاولوا اخفاء تعطشهم الى الاراضي العربية ، وان وزير الزراعة الاسرائيلي السيد شارون قد وضع خطة شاملة لاقامة مستوطنات يهودية جديدة في الاراضي المحتلة خلال العشرين عاما القادمة ، وان هذه المستوطنات سيتم ربطها بشبكة من الطرق البرية لكي تغطي ثلاثة مناطق من الاراضي المحتلة ، وستقام هذه المستوطنات الزراعية كما يطلق عليها في منطقة مرتفعات الجولان السورية ، ووادى الاردن ، وجنوب منطقة غزة ، وشمال سيناء .

وفي نفس الوقت فاننا لا نستطيع أن نخفي شعورنا بالقلق ازاء استخدام اسرائيل للعنف بالنسبة لتمسكها بقراراتها بانشاء هذه المستوطنات وشراء الاراضي العربية في المناطق المحتلة . كما اننا نستنكر أيضا الاجراءات التي تقوم بها الحكومة من تخصيص الاعتمادات المالية لتنفيذ هذه الاجراءات مستمرة بذلك في انتهاك الحقوق الفلسطينية ومتجاهلة بذلك احتجاج الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان وفد بلادى ليصرح بطريقة قاطعة بأن عمليات الطرد للاهالي وشراء الاراضي لا قيمة لها ، وليس لها أثر قانوني ، اذ أن هذه الاجراءات تنبع نتيجة الاحتلال العسكرى ، وبالتالي فان كل الدول التي تحترم القانون ، وسيادة القانون ومبادئ العدالة ، والمساواة يجب أن تشاركنا نفس الشعور .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي أن أشير باختصار الى نتيجة بعض الاجراءات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وأثرها على المتفرج . ان السيد تي . دى المان مدير البحوث الحضارية بجامعة كاليفورنيا في باركلي في مقال له نشر في مجلة نيو تايمز الامريكية بشأن خبرته وتجربته الاخيرة خلال زيارة مدتها شهرين قام بها في اسرائيل والدول العربية أشار الى أنه قد جرت العادة بالنسبة للاسرائيليين أن يتفرجوا على الفلاحين الفلسطينيين وهم يعملون ويفلحون في أراضيهم، ويشهدون هذه الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لمضاعفة انتاجهم قبل أن يقوموا بالاستيلاء على نصف مايحوزونه . وقد استجوب السيد المان مزارعا عربيا الذى تحدث اليه وقال :

" ان الاسرائيليين قد حصلوا على ثلاثة ارباع ماتركه له أبيه ولم تعد هناك أراضي يتركها لأبنائه وقال بأن أحد أبنائه يعمل عاملا أجيرا للاسرائيليين ، أما الاثنين الآخرين فقد تركا البلاد للبحث عن عمل " .

انني أكرر هذا من واقع خبرة مدير البحوث في جامعة كاليفورنيا ، ولا نستطيع ان نشك في أمانته .

هذا حوار مؤلم أدى الى معاناة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة ، وكذلك الى معاناة عدد متساو من الفلسطينيين النازحين من الاراضي المحتلة . ان الحكومة الاسرائيلية تحاول اخفاء هذه الاجراءات المريرة بقولها أن ظروف المعيشة التي يحياها الفلسطينيون داخل الاراضي المحتلة قد تحسنت ، ولكن يؤسفني أن أقول بأننا نرفض بشدة هذه المحاولة لتضليلنا بشأن قضايا الحرية والاستقلال التي تشكل في عالمنا الحديث هذا أساس الحياة الكريمة لأى شعب يحترم نفسه في أى مكان من العالم .

والفلسطينيون ليسوا وحدهم الذين يعانون من السياسة الاسرائيلية والتسلط الاسرائيلي ، ويشير السيد المان في المقال الذى اشرت اليه من قبل الى مايلي :

" ان أحد الرسميين بالولايات المتحدة الامريكية في قطاع غزة يقول : ان الاسرائيليين قاموا في الشتاء الماضي بانشاء مجموعة ضخمة من شموع الشانوكا على مرتفعات المعسكرات الخاصة باللاجئين ، ويمضي المسؤول الامريكي فيقول : أنهم يقومون بصفة دورية لكي يبينوا انه حتى الامريكيين لا يستطيعون حماية أحد فيقومون باختيار أحد الموظفين العرب

Digitized by UNOG Library

ويقومون بتعذيبه ، وكان آخر من تعرض لهذا التعذيب صبي يبلغ السادسة عشرة من عمره اذ حاولوا أن يحشروا حذاء في فمه " .

ومرة أخرى لن أكذّب أمانة السيد ألمان .

لذلك فليس من العجب أن الحكم الاسرائيلي مثله في ذلك مثل أى سلطة غريبة وأجنبية في الاطار الاستعمارى قد واجه كثيرا من المعارضة حتى بين أولئك الفلسطينيين الذين يوجدون خلف الأسوار، والذين يناضلون .

اننا نواجه دائرة مفرغة تبدأ بالمظاهرات المشروعة بواسطة الفلسطينيين ضد الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال أو وصمة الذل التي تتسم بها هذه الانماط في الادارة والحكم . ان رد الفعل الاسرائيلي من واقع التقارير الموثوق بها كان يكمن في زيادة اجراءات القمع والضرب، والاعتقال الجماعي ، والتعرض لمحاكمات في محاكم عسكرية ، والزج في السجون ، ولكن هذه الاعمال لم ترغم الفلسطينيين على الاستسلام للحكم الاسرائيلي بل على العكس من ذلك فقد برهنت على ضرورة مضاعفة جهودهم ضد سلطات الاحتلال .

اذ أنه مامن قوة أو استعراض للقوة يستطيع أن يقمع ارادة شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال ، وبقدر من الوحشية والقوة والعنف يستطيع أن يثني عزمهم في حصولهم على حقوقهم المشروعة في تقرير المصير سواء كان ذلك في منطقة فلسطين أو في أى مكان آخر من العالم، وبصفة خاصة في جنوب افريقيا .

لقد لجأت الحكومة الجديدة في تل ابيب متحدية بذلك المجتمع الدولي بما في ذلك مؤيديها التقليديين مثل الولايات المتحدة الامريكية بدأت في اضفاء الصبغة الشرعية على ثلاثة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية في شهر تموز/يوليه الماضي . وقد ذهل العالم أجمع ازاء هذه الخطوة ، ولكن قبل أن تخمد هذه الضجة ، والاستنكار أعلنت حكومة اسرائيل عن عزمها في أن تمد الى قطاع غزة والضفة الغربية بعض القوانين المطبقة في اسرائيل ، وفي رأى وفد بلادى أن مانستطيع استخلاصه من الناحية المنطقية هو أن اسرائيل قد لجأت الى هذه الاجراءات المتعمدة لدعم سياستها التي تقوم على الاحتلال وضم الأراضي .

Digitized by UNOG Library

وقد دعت كل هذه الاعتبارات الجمعية العامة ـ بناء على طلب مصر العربية ـ ان تدرج بندا اضافيا على جدول اعمال الدورة الراهنة ، الثانية والثلاثين ، بعنوان : "الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة غير المشروعة في الاراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الامم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الامم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط" . ان الاستنكار الجماعي المذهل من الجمعية العامة لاجراءات اسرائيل يعتبر اعرابا عن الاستنكار العام الذى تشعر به الدول ازاء اسرائيل بسبب استمرارها في قمع واحتلال الاراضي العربية . وقد ذكر احد المتحدثين العرب ان اسرائيل لها سجل مشين من الاجراءات في الاراضي العربية المحتلة . لقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت . ولكن ممثل الولايات المتحدة قد اوضح بجلاء ان ذلك يرجع الى ان الولايات المتحدة مشتركة في رئاسة مؤتمر جنيف للسلام ، ويجب ان يبدو دورها على انه محايد . وذلك يعني عدم موافقة الولايات المتحدة على الاجراءات التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي المحتلة . وهناك محامية اسرائيلية تدعى فيليسيا لانجر شهدت بشأن الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، واشارت الى ذلك على النحو التالي :

"يبدو لي انه ليست هناك حدود لقوة المستفل وقدرته على ايجاد تبريرات للاستيلاء على الممتلكات العربية ، والقاعدة هي : ان ما لي هو لي ، وما لك هو لي ايضا" .

هذا باختصار اعراب عن استنكار المجتمع العالمي للاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . وآمل فقط ان ترى اسرائيل هذه الحقيقة بوضوح قبل فوات الاوان .

في العام الماضي ابدى وفد بلادى الملاحظات التالية :

"... انني اعتقد ان كل الاطراف المعنية بالدعوة لمؤتمر جنيف للسلام قد قبلت انهاء حالة الحرب ، وكان ذلك ايضا تأييدا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهذا الموقف من قبل العرب ـ بالرغم من استمرار احتلال الاراضي العربية ، والمصير الحالي للفلسطينيين ـ يعتبر في حد ذاته تنازلا من جانب العرب .

"... لقد قطع العرب شوطا كبيرا في الاعتراف الضمني بوجود اسرائيل من خلال

Digitized by UNOG Library

استعراضنا للتاريخ الحديث للشرق الاوسط . اذ انهم — خلال السنوات الثلاث الماضية — دعوا الى عقد مؤتمر للسلام . ومؤتمر السلام هذا يحوطه شيء من الضباب، اذ ان اسرائيل لا تريد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا تريد حتى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف (A/31/PV.94p91) .

ان المرء يود ان يفكر — انه على الرغم من كل التصريحات السياسية العنيفة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بشأن مؤتمر السلام ،

" . . . فان اشتراك المنظمة في حد ذاته يعني الاعتراف لاسرائيل بالشخصية الدولية في مثل هذا المؤتمر " . (نفس المرجع السابق)

انني اشير الى ذلك لأن التطورات الاخيرة قد زادت من توقعات السلام ، وذلك في اطار تاريخ وسجلات الشرق الاوسط . ان الكثيرين يرون ان الرئيس انور السادات قد قام بتحركات في غير وقتها او في وقت غير مناسب . ولكن هناك من يعتقدون انه هو وحده الذى يتفهم الموقف حقيقة . ان الرئيس انور السادات ما كان ليستطيع ان يقوم بلفتة افضل من التي قام بها من اجل السلام، بتلك الزيارة التي قام بها ، والتي تعتبر اعرابا عن اخلاص العرب بالنسبة لمعالجة هذه المسألة وايجاد سلام دائم في الشرق الاوسط . ان العوائق التي تقف في طريق التعجيل بعقد مؤتمر ومحادثات جنيف تتركز على الفلسطينيين وطريقة تمثيلهم وتمثيل مصالحهم في جنيف .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يأمل ان تستجيب اسرائيل — بطريقة ايجابية — الى اليد التي مدتها مصر . وذلك على اساس القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بمفاوضات " بين الاطراف المعنية " ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الصوت الحقيقي الذى يمثل الشعب الفلسطيني ، وبروح من المساواة . ان المعدل السريع الذى اكتسبته المساعي نحو السلام ، التي ادت اليه التطورات الاخيرة يجب ان يستمر . وقد اعطيت اسرائيل فرصة الحصول على السلام بشرف . وحتى اذا كانت الدول العربية تشعر بمرارة ازاء الطريقة التي سوف تؤدى الى هذا السلام ، فان اسرائيل قد قبلت الآن في الشرق الاوسط كواقع سياسي ، وذلك يعتبر شرفا للعرب الذين يستطيعون استرجاع اراضيهم بكرامة . وعلى تل ابيب الآن ان ترد هذه اللفتة بسحب جميع قواتها من الأراضي العربية المحتلة . فان التوصل الى اتفاقية سلام في الشرق الاوسط افضل بكثير من اية مطالب

Digitized by UNOG Library

اسرائيلية اخرى تلجأ اليها بمقتضى العنف والعدوان . ان وفد بلادى يتطلع الى التقدم الـــذى تحقق في هذا المجال حتى تستطيع كل المجتمعات والدول في الشرق الاوسط ان تكرس جهودهـــا وطاقاتها في ميدان السلم ، بدلا من تبديد هذه الطاقات في جولة اخرى من القتال . اذ ان هذه الجولة الجديدة لن تؤدى الا الى مزيد من البؤس والمعاناة والمآسي لجميع دول المنطقة .

رفعت الجلسة الساعـة ١٣/٢٠

Digitized by UNOG Library